محاضرة4: المواطنة والممارسة الانتخابية

مقدمة

المواطنة والممارسات الانتخابية هما ركيزتان أساسيتان في بناء المجتمعات الديمقراطية الحديثة. تعكس المواطنة العلاقة بين الفرد والدولة، بينما تُعتبر الانتخابات أداةً رئيسية لممارسة الحقوق السياسية وضمان المشاركة الفاعلة في صنع القرار. في هذه المحاضرة، سنستكشف مفهوم المواطنة، وأهمية الممارسات الانتخابية، والتحديات التي تواجهها، ودور الأفراد في تعزيز الديمقراطية.

أولًا: مفهوم المواطنة

التعريف القانوني:

المواطنة هي علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة، تُمنح بموجبها حقوق (مثل الحق في التصويت، التعليم، الصحة) وتُفرض واجبات (مثل دفع الضرائب، احترام القوانين).

تُحدد الجنسية عادةً بالولادة أو التجنيس.

البُعد الاجتماعي والثقافي:

المواطنة الفاعلة لا تقتصر على الامتثال للقانون، بل تشمل الانتماء والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع (التطوع، الحفاظ على البيئة، احترام التنوع).

المواطن الفاعل هو من يدرك حقوقه وواجباته ويساهم في تحقيق الصالح العام.

ثانيًا: الممارسات الانتخابية وأهميتها

الانتخابات كحق دستوري:

تُعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة آليةً لتمثيل إرادة الشعب واختيار القادة عبر الاقتراع السري.

أنواع الانتخابات: رئاسية، تشريعية، بلدية، واستفتاءات.

أهمية المشاركة الانتخابية

ضمان شرعية الحكام ومساءلتهم.

التعبير عن الرأي وتوجيه السياسات العامة (مثل التعليم، الصحة، الاقتصاد).

منع احتكار السلطة وتعزيز التناوب السلمي.

شروط الانتخابات الديمقراطية:

النزاهة: وجود هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

الشاملة: ضمان حق جميع الفئات (بما في ذلك النساء والشباب) في الترشح والتصويت.

الشفافية: إتاحة المعلومات ومراقبة العمليات الانتخابية.

ثالثًا: تحديات الممارسات الانتخابية

التحديات الهيكلية:

التزوير الانتخابي (مثل التلاعب في النتائج أو شراء الأصوات).

القيود على حرية التعبير أو ترشح بعض الفئات.

ضعف الوعي السياسي أو انعدام الثقة في النظام الانتخابي.

التحديات المجتمعية:

العزوف عن التصويت (خاصة لدى الشباب) بسبب الإحباط أو الاعتقاد بعدم تأثير أصواتهم.

انتشار الشائعات أو التضليل الإعلامي خلال الحملات الانتخابية.

رابعًا: تعزيز المواطنة والمشاركة الانتخابية

دور الدولة:

تعزيز التربية المدنية في المناهج التعليمية.

تبسيط إجراءات التسجيل الانتخابي واستخدام التكنولوجيا (مثل التصويت الإلكتروني).

تشجيع مشاركة النساء والأقليات عبر نظام الحصص (الكوتا).

دور المجتمع المدني:

حملات التوعية بأهمية التصويت ومراقبة الانتخابات.

دعم منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية.

دور الفرد:

الالتزام بالتصويت الواعي القائم على برامج المرشحين وليس الهوية أو المصلحة الشخصية الضيقة.

المساهمة في صنع الرأي العام عبر الحوار البناء واحترام الرأي الآخر.

خامسًا: دراسات حالة

تجربة الانتخابات في الدول الاسكندنافية:

نسبة مشاركة عالية (تصل إلى 80%) بسبب الثقة في النظام ووجود برامج توعية مكثفة.

استخدام التصويت المبكر والتكنولوجيا لتسهيل المشاركة.

تحديات الانتخابات في الدول النامية:

مشكلات مثل العنف الانتخابي أو هيمنة النخب، ما يستدعي تعزيز دور المراقبة الدولية.

الخاتمة

المواطنة الفاعلة والممارسات الانتخابية النزيهة هما وجهان لعملة واحدة: الديمقراطية. لا يكفي أن ننتقد السلطة، بل يجب أن نشارك في صنعها عبر التصويت والحوار. كما أن بناء المواطن الواعي يبدأ من الأسرة والمدرسة، وصولًا إلى مؤسسات الدولة. لن تزدهر الديمقراطية إلا بمواطنين يُدركون أن حقوقهم مرتبطة بمسؤولياتهم، وأن صناديق الاقتراع هي أقوى أسلحة التغيير السلمي.

أسئلة للنقاش:

كيف يمكن تحفيز الشباب للمشاركة في الانتخابات؟

ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام خلال الحملات الانتخابية؟

هل تعتقد أن التصويت الإلزامي (كما في أستراليا) يُعزز الديمقراطية؟

أهمية الممارسة الانتخابية:

إن أهمية المشاركة الانتخابية تكمن في أهمية شعور الناخب بمدى تأثير صوته الانتخابي في العملية الانتخابية، وكلما كان لصوت الناخب في العملية الانتخابية تأثيراً قوياً كلما أكد هذا التأثير أن المسيرة الديمقراطية تسير على نهج سليم في البلد الذي

يعقد فيه الانتخابات، سواء كانت انتخابات نيابية أو بلدية.

لقد إعتادت الأوطان التي تعمل على ترسيخ مبادىء الديمقراطية أن تحرص على نزاهة وعدالة العملية الانتخابية، لضمان تعزيز الديمقراطية النابعة من إختيار الشعب لنوابه وممثليه، وأن الصوت الانتخابي يستطيع أن يقلب الموازين السياسية إذا نظمت الانتخابات وفقاً للشروط القانونية والدستورية التي يحددها القانون والدستو، ولذلك فعدم المشاركة الانتخابية في بعض البلدان يعكس عدم ثقة الشعب في النظام، وفي التزام النواب تجاهه!

وعليه، فالشعب الذي يعاني من عدم إخلاص نوابه وممثليه، يعاني من مشاعر الإحباط التي تدفعه إلى مشاعر عدم جدوى المشاركة في صنع القرار السياسي، لكونه يدرك أن المشاركة الانتخابية لن تغير الواقع، ولن تحقق له متطلباته.

ومن أجل ضمان أفضل علاقة إيجابية بنّاءة ومؤثرة في الإدارة المنتخبة، ومن أجل توجيه تلك الإدارة نحو برامج تصب في خدمة جمهور الشعب المصوِّت، لابد أنْ يشارك أوسع جمهور في عملية التصويت من جهة وأنْ تتمّ عملية الاختيار والانتخاب على وفق معايير دقيقة وقراءة متمعنة في طبيعة ممثلي الإدارة المنتخبة وفي توجهاتهم وبرامجهم من جهة أخرى.

كما أن المشاركة في الانتخابات النيابية تعد واجباً وطنياً وإستحقاقاً دستورياً، يتطلب مشاركة الجميع، تأكيدا على الإلتزام بالنهج الديمقراطي والحرص على اتاحة المجال للمشاركة الشعبية في صنع القرار.

وكما أن للمشاركة الإنتخابية أهمية كبرى في تعزيز الديمقراطية، والنهوض بالأوطان، فإن وجود نهج ديمقراطي وسعي والتزام بالنهوض بالأوطان في كافة الميادين يعمل أيضا على رفع نسبة المشاركة الانتخابية لإدراك الناخب بأهمية صوته في تغيير

مصير الشعب، ووضع الوطن في الإتجاه كما أن المشاركة السياسية لا تنبع من مجرد رغبة الناخب في ممارسة حقه الانتخابي، وإنما تنبع من الصحيح.

وجود وعي سياسي واجتماعي يتشكل تدريجيا داخل المجتمع. وإن الانتخاب يعد أحد مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية إلا أنه كفعل لا يكفي وحده لتحقيق الديمقراطية، والتي يتطلب الوصول إليها تحقيق مصفوفة من الشروط المؤسساتية والقانونية والثقافية والسياسية في الكثير من النظم التي يتمتع أفرادها بحق الانتخاب. إذاً، المشاركة الإنتخابية تعني أن المواطن يدرك أهمية دوره والتزامه تجاه العملية الانتخابية، وأنه يعرف كيف يختار المترشح صاحب البرنامج الانتخابي الأجدى له، ويحدد أولوياته وفقاً لطموحاته ورؤيته الخاصة، وهو الأمر الذي حرص عليه معهد البحرين للتنمية السياسية في وضعه وصياغته وتنفيذه لبرامجه التدريبية والتوعوية التي يقوم بها، خصوصا وأن المشاركة الانتخابية تعني شعور الناخب والمترشح بالمسئولية تجاه الأفراد وتجاه المجتمع، وتجاه الوطن كله.